الأمناء

www.alomanaa.net

الثلاثاء - ٢٥ فبراير ٢٠٢٠ م- الموافق ١ رجب ١٤٤١ هـ

اعمدة

رسالة لمن يريد أن يفهم

عدنان الاعجم

في بداية انطلاق الثورة الجنوبية في العام ٢٠٠٧ كان نظام صنعاء يعلم بأنها لن تتوقف مطلقا.

لهذا عمل على محاربتها وتفكيك الحراك الجنوبي إلى مكونات فكل الأطراف في صنعاء كانت تعلم أن وجود كيان في الجنوب سيشكل صداعا مزمنا لهم .

وبعد اندلاع الحرب الثانية على الجنوب وانتصار المقاومة الجنوبية على الحوثيين كان حزب الإصلاح الذي يعتبر أكثر تنظيما في الساحة اليمنية يظن بأن الجنوب سيكون تحت سيطرته.

بدأ الإصلاح في محاولة تقسيم المقاومة الجنوبية ولكن الذي لم يتوقعه حزب الإصلاح ولم يحسب حسابه هو إعلان الجنوبيين عن تشكيل المجلس الانتقالي، الذي شكل صفعة للحزب الذي سخر كل إمكانيات الشرعية التي يسيطر على مفاصلها للقضاء على الانتقالي وتدميره.

ظل حزب الإصلاح يردد الانتقالي المدعوم إماراتيا، وهو يعلم بأنه لولا الدعم القطري ما كانت حصلت ثورة الشباب في صنعاء وما وصل إلى الحكم.

اليوم بعد أن أصبح الانتقالي حقيقة وواقعا على الأرض يتوجب على كل جنوبي مؤمن باستعادة دولة الجنوب الوقوف مع الانتقالي فالطريق لا زال وعرًا والخصوم يملكون كل مقومات الشر لإرباك المشهد لكن بإذن الله وبتكاتف الشعب الجنوبي سننتصر.

الخروج من المتاهة بكرتي الأصفر والأحمر

د. جواد حسن مكاوي×

استمرارية تعند الشرعية البلطجية بخروقات فاضحة بعدم الالتزام بتنفيذ بنود اتفاق الرياض دون حياء ولا خجل بل تتباهى بقرارات رئاسية جديدة تعزز ذلك.. هذه فرصة ذهبية للمجلس الانتقالي باستخدام كرت أصفر شديد اللهجة السياسية والعسكرية في وجه الشرعية عن طريق المجتمع الإقليمي والدولي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية والإنسانية الدولية وكذلك السفراء العرب والأجانب، وشرح تلك السلوكيات السلبية والخبيثة وتضع لهم حلولا للخروج من تلك المتاهة التي تحاول الشرعية أن تضع وتقيد المجلس الانتقالي فيه، وتدفعه ليتصرف بأسلوب ساذج لخرق الاتفاقية يصب في مصلحة الشرعية، وهذا بعيد عليها؛ لأن قيادة الانتقالي مستوعبة تماما اللعبة الرخيصة والقديمة، ولن يرفع الانتقالي الكرت الأحمر إلا عن طريق الحكمة والسياسة والدبلوماسية والتي ستجعل المجتمع الإقليمي والدولي هو من يرفع ذلك الكرت التاريخي بوجه وقاحة الشرعية، الذي ينتظره شعب الجنوب والذي يهدف لاستقلال واستعادة دولة الجنوب، دولة حرة مستقلة كاملة السيادة على كل أراضي الدولة الجنوبية قبل عام ١٩٩٠، وإن غد لناظره لقريب وقريب جدا.

* ناشط سياسي

صورة نادرة لإعلان تشغيل وافتتاح كهرباء عدن قبل 90 عاما

صورة نادرة من مراسيم إعلان تشغيل وافتتاح كهرباء عدن في عام ١٩٢٦م، قبل حوالي ٩٠ عاما.

مع العلم أنها كانت أول كهرباء تدشن في شبه الجزيرة العربية .

ففي العام ١٩٢٦م شهدت عدن إنشاء أول محطة كهرباء في بلادنا وذلك إبان الاحتلال البريطاني، وكانت المحطة تعمل بقدرة ٣ ميجاوات فقط، ووصلت قدرتها عام ١٩٦٥م إلى ٦٧ ميجاوات، كما عرفت حضرموت ولحج وأبين وغيرها من السلطنات والمشيخات الجنوبية والشرقية آنذاك الكهرباء من خلال مولدات صغيرة كانت تعمل في بيوت السلاطين والمشائخ وبعض الميسورين.. ففي عام ١٩٧٥م تم إنشاء محطة خورمكسر بقدرة ٢٥ ميجاوات، وتبعتها توسعة إضافية بقدرة ١٦ ميجاوات لاحقا، وفي عام ١٩٨٢م، أنشئت محطة المنصورة بقدرة ٦٥ ميجاوات، واستمر الحال كذلك حتى النصف الثاني من الثمانينات حين تم بناء محكة الحسوة الكهروحرارية التي كانت تعمل بقدرة ١٢٥ ميجاوات.

المقال الاخير

المهرة ومحافظها "الجديد القديم"

د. عيدروس النقيب

للمرة الثانية وربما الثالثة يقفز اسم الزميل الوزير والنائب والمحافظ محمد علي ياسر إلى مقدمة عناوين الصحف والمواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي بعد تعيينه محافظا لمحافظة المهرة، وقد تبين أن قرار التعيين جاء دون علم اللجنة الثلاثية المكلفة بالإشراف على تنفيذ "اتفاق الرياض" وهو ما يبرهن أن أصحاب النفوذ في السلطة "الشرعية" لا يأبهون لمضمون ومتطلبات تنفيذ الاتفاق، وربما اتخذوا من القرار بالون اختبار لجدية تعامل بقية الأطراف (المجلس الانتقالي ودول التحالف الراعية لاتفاق الرياض) مع مواصلة الخروقات ليستأنفوا عملية الضرب عرض الحائط بكل مضامين الاتفاق ومتطلباته ومواصلة توجيه الإهانات وسلوك الازدراء لدول التحالف العربي، أما المجلس الانتقالي فهم ينظرون إليه على أنه الخصم الأول قبل الحركة الحوثية (إن كانوا ما يزالون يعتبرونها خصماً).

لسنا متحفظين على اسم الزميل محمد علي ياسر الذي أعرفه (شخصيا) من وحي عشرتنا وعملنا المشترك عندما كان مجلس النواب ما يزال ساحة للنقاش (الحر إلى حد ما) ومن تجربة الصداقة الشخصية معه، فهو يمثل شخصية لاً غبار على وطنيتها ولا على مستواها الأخلاقي والمهني وعلاقاتها الاجتماعية والإنسانية الرفيعة لكن الاعتراض هو على طريقة التعيين في ظروف يرفض فيها المسيطرون على (الشرعية) تنفيذ أبسط وأهم نقطة في بنود "اتفاق الرياض" وهي تسليم رواتب الموظفين، أو إقناع قبيلي من أبناء مأرب كي يسحب قواته القبلية من محافظة أبين أو من محافظة شبوة.

مراكز القوى لا تنشغل لا بتنفيذ اتفاق الرياض ولا بالتنمية ولا بتوفير الخدمات ولا بالحالة الأمنية ولا حتى بمواجهة المشروع الانقلابي الذي تدعي بأنها تواجهه، لكنها تنشغل كل الانشغال بالهيمنة على نشاط الوزراء والمحافظين والسلطات المحلية لتسخيرها للأجندات الحزبية والآيديولوجية لتلك المراكز، وهذه قضية برهنتها عشرات الحالات، وكم هي المرات التي حورب فيها وزراء ومحافظون ومدراء عامون ناجحون كل ذنبهم أنهم لا ينتمون إلى اللون السياسي والآيديولوجي الذي تتبناه تلك المراكز، ولا ينصاعون لتوجيهات المرشد العام.

وليس نائب الرئيس ورئيس الوزراء السابق الأستاذ خالد بحاح والوزراء د. محمد المخلافي ود. خالد با جنيد والمحافظون علي المعمري وناصر الشريف واللواء حسين العواضي إلا نماذج لعشرات الحالات المشابهة، ناهيك عن الوزيرين هاني بن بريك ومراد الحالمي والمحافظين اللواء عيدروس الزبيدي واللواء أحمد سعيد بن بريك واللواء سالم السقطري و د. الخبجي وفضل الجعدي وغيرهم، ممن جرت معاقبتهم على خلفية موقف سياسي يعبر عن قضية جوهرية يعترف بها حتى أساطين مراكز القوى أنفسهم.

أعود إلى الزميل المحافظ (القديم الجديد) محمد علي ياسر لأشير إلى أن الوضع في المهرة اليوم يختلف عنه عندما تولى هذه المهمة في المرات السابقة، فالتحديات في المهرة مختلفة ومتعددة وأهمها كيفية الحفاظ على الاستقرار في هذه المحافظة التي غزتها وصارت تتحكم في حياة الناس فيها مجاميع لا صلة لها لا بالمهرة ولا بهموم أبنائها، كما إن اتساع شواطئ وحدود المهرة قد جعل منها منفذا سهلا لتهريب الممنوعات ونشرها في اليمن وبعض الدول الشقيقة، وقد أكدت الأحداث وصول أسلحة متطورة وثقيلة إلى جماعة الحوثي عن طريق منافذ التهريب المتعددة ومنها شواطئ ومنافذ المهرة الحدودية، والكثير من تلك الأسلحة تمر عبر النقاط التي تسيطر عليها قوات "الشرعية" أما مخالفة اتفاق الرياض فسيجعل الزميل محمد ياسر في محنة إضافية، فلو أن قرار تعيينه جاء بدراسة وموافقة من اللجنة الثلاثية فلا مشكلة وفي ظني أن الأطراف الثلاثة ستوافق على هذا التعيين، لكن استغفال الزميل واتخاذ منه كبش فداء لتخريب اتفاق الرياض يضيف عقبة أخرى أمام قيامه بالمهمات المعقدة المناطة به في هذه المحافظة الحساسة والفتية والمستحقة لإدارة محترمة تمنع تهريب الأسلحة التي يشترك فيها العديد من المحترفين ومنهم "المهربون الشرعيون" (الذين يحصدون مئات المليارات من هذه التجارة)... إدارة تنهض بأهل المحافظة وتنطلق من تطلعاتهم وتلبي احتياجاتهم المدنية والتنموية والأمنية والخدمية وتحترم خياراتهم السياسية وحقهم في التعبير عن قناعاتهم ومطالبهم المشروعة بالوسائل القانونية.